اجتماع افتراضي

مشاورات مغلقة مع منظمات المجتمع المدني

عقدتها

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

1 آذار/مارس 2022

موجز أعده الرئيس

عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مشاورات مغلقة مع منظمات المجتمع المدني في 1 آذار/مارس 2022، في شكل اجتماع افتراضي بموجب قاعدة دار تشاتام للسرّية. وكان من بين المشاركين ممثلون عن منظمات المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك من دول أعضاء ودول لها مركز المراقب في اللجنة.

وترأس الجلسة **سعادة السفير شيخ نيانغ**، الممثل الدائم للسنغال ورئيس اللجنة. وطرحت المنظمات المشاركة في عروضها وأثناء المناقشة المسائل التالية: (1) أثر حملة Savesheikhjarrah# ونشاط اللجان المحلية من أجل ممارسة ضغط دولي والتضامن مع سكان القدس الشرقية؛ (2) عنف المستوطنين؛ (3) التهجير في القرى غير المعترف بها؛ (4) تحقيق المساءلة من خلال الرصد الدولي المستقل لمنظمات المجتمع المدني.

ورحب **الرئيس**، في ملاحظاته الاستهلالية، بالمشاركين وأكد من جديد أن ولاية اللجنة هي التشجيع على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتسعى اللجنة أيضا إلى التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية لقضية فلسطين وتؤيد تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والسيادة والحق في العودة. وشدد على أن الهدف من عمل اللجنة مع المجتمع المدني هو تسخير إمكاناته في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وأماكن أخرى لتعزيز ولايتها من خلال تقوية التعاون، بما في ذلك الأنشطة المشتركة وتبادل المعلومات.

وسلط المشاركون الضوء، في معرض حديثهم عن أثر حملة Savesheikhjarrah# ونشاط اللجان المحلية، على مستويين في قضية الشيخ جراح. ويتعلق المستوى الأول بالحي نفسه، في حين يتعلق المستوى الآخر بالبلدة القديمة في القدس. وقد وُصف الاحتلال الإسرائيلي هنا بأنه "قصة مقاومة" جلبت قادة جددا ونُهجا مبتكرة لمواجهة القمع. وعلاوة على ذلك، جرى التشديد على أن القدس الشرقية ملك للجميع، وأن الفلسطينيين كانوا دائما حريصين جدا على حماية تنوعها الديني والثقافي. ومع ذلك، ومن خلال التهميش والتقسيم والضم، تفقد المدينة ببطء مؤسساتها الثقافية وبنيتها التحتية السياحية، في حين تستمر

الرجاء إعادة استعمال الورق

عملية إجلاء السكان الفلسطينيين. ودعا المشاركون إلى التضامن ضد سياسات الضم الإسرائيلية المستمرة، وخاصة في القدس الشرقية، التي قال بعض المشاركين إنها أصبحت "ضاحية من ضواحي القدس الغربية".

وفيما يتعلق بتأثير كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية، أشار المشاركون إلى الآثار السلبية على قطاع السياحة. ولم يقتصر الأمر على انخفاض عدد السياح الدوليين فحسب، بل إن جدار الفصل الإسرائيلي ونقاط التفتيش الإسرائيلية أوجدت عقبات أمام السياحة الداخلية. ونتيجة لذلك، اضطر العديد من المطاعم والفنادق ومتاجر التحف التذكارية إلى إغلاق أبوابه، مما أثر بصورة مباشرة على التجار وغيرهم على طول سلسلة الإمداد، بما في ذلك المراكز الثقافية والتجارية. وأوصي بتنويع وتحسين الوجهات السياحية في القدس الشرقية، وتطوير أماكن ثقافية وتاريخية وتقليدية جذابة إضافية، وعدم التركيز فقط على المواقع الدينية.

وسُلط الضوء على أن الفلسطينيين شهدوا على مدى السنوات الثلاث الماضية تصاعدا في عنف المستوطنين مع تزايد دعم قوات الأمن الإسرائيلية له. وأشار ناشطون إسرائيليون في مجال حقوق الإنسان إلى أنه لا يمكن إحراز تقدم يذكر في إطار القضاء الإسرائيلي، مشيرين إلى أن تدخل المجتمع الدولي وحده هو الذي يمكن أن يوقف هذا الاتجاه. وأكد مشاركون آخرون على أهمية التشديد على التزامات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وعلى القانون الدولي الإنساني.

وقالت منظمات المجتمع المدني كذلك إن المناقشات التي دارت مؤخرا داخل الكنيست الإسرائيلي بشأن عنف المستوطنين يجب أن ينظر إليها بحذر على أنها سبب للتفاؤل. وعلاوة على ذلك، بدا نهج الحكومة في هذا الصدد، وخاصة في بعض الوزارات، مختلفا مقارنة بنهج الحكومات السابقة. وأشار المشاركون إلى أنه لم يتضح بعد ما إذا كان أي موقف إيجابي جديد في البرلمان أو الحكومة سيترجم إلى تغييرات فعلية على أرض الواقع وقيود على عنف المستوطنين.

وتناول المشاركون في حلقة النقاش أيضا مسألة القرى غير المعترف بها وشددوا على محنة البدو الذين يضطرون إلى الانتقال إلى المناطق الحضرية والتخلي عن اقتصادهم التقليدي وأسلوب حياتهم. ووفقا للمتكلمين، يشير هذا المثال إلى المنطق الكامن وراء سياسة إسرائيل المتمثلة في التهجير والفصل العنصري والتهويد والسيطرة على الأراضي. وقد وصف هذا الاتجاه بأنه نظام هيمنة ترجم إلى مصادرة للأراضي وفصل عنصري. واعتبر المشاركون أن فرص نجاح الإجراءات القانونية المتعلقة بقضايا التهجير، ولاسيما في المنطقة جيم، تكاد تكون مستحيلة.

وأشاد المتحدثون بقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إنشاء لجنة تحقيق دولية دائمة ومستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان – التي سبقت 13 نيسان/أبريل 2021 ووقعت منذ هذا التاريخ – في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. وتم التشديد على أن إسرائيل لم تحاسب قط على جرائم الحرب التي ترتكبها. واعتبر أن عدم مساءلة إسرائيل إزاء انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان للفلسطينيين يطيل أمد الاحتلال المستمر، في حين أن الإفلات من العقاب يساعد على إثارة المزيد من القمع.

ولذلك شدد المشاركون على أهمية تعزيز المساءلة من خلال الرصد والإبلاغ. وخلال جائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من تضاؤل الاهتمام الدولي، كثفت إسرائيل انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني. وشددت منظمات المجتمع المدني أيضا على أهمية الرصد المباشر، بما في ذلك الزيارات التي تقوم بها وفود

من الولايات المتحدة إلى فلسطين وإسرائيل للقاء مختلف المجتمعات المحلية، مما يتيح لها جمع الأدلة والمعرفة بشأن الحالة على أرض الواقع ويمكنها من تقديم التقارير والضغط على أعضاء الكونغرس الأمريكي. وقيل إن هذا النهج هو أنجع طريقة "لإحداث تغيير" والدفاع عن الحقوق الفلسطينية. وبالمثل، تم التأكيد على حملات وسائل التواصل الاجتماعي بشأن الشيخ جراح وغير ذلك من الحالات الحرجة باعتبارها عنصرا حاسما في الدعوة على المستوى الدولي.

وناقش المتحدثون أيضا جدوى فرض عقوبات يمكن أن تغير سياسات إسرائيل، مؤكدين أنه من المستبعد جدا أن يحدث ذلك. ويتمثل البديل في التركيز على إعلام الجمهور بسياسات إسرائيل وممارساتها القمعية "غير القانونية والخاطئة أخلاقيا". وكدليل على ذلك، أظهر تقرير منظمة العفو الدولية الجديد، الذي كشف عن تجاوزات الحكومة الإسرائيلية، كيف تأثرت إسرائيل بمثل هذه الانتقادات. وفي حين أن الجمهور المحلي في إسرائيل قد يكون أقل انفتاحا للموافقة على مفهوم "الفصل العنصري" أو استخدامه، فإن النهج الأكثر فعالية هو التركيز على الحقائق الموثقة جيدا في التقرير. وبالمثل، اقترحت منظمات المجتمع المدني تأطير قضية فلسطين ضمن "نموذج العدالة العرقية". ومن شأن استخدام مصطلح "الفصل العنصري" أن يوجد رابطا بتجارب الظلم التي يعيشها أناس آخرون مضطهدون من قبل دولهم.

وصاغت منظمات المجتمع المدني المشاركة عدة توصيات قدمتها إلى اللجنة، مثل مواصلة عملها في مجال الدعوة وفضح التجاوزات المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في إطار يسلط الضوء على الحقائق على أرض الواقع بدلا من "التسمية" المرتبطة بالسياسات الإسرائيلية، مع التشديد على ضرورة وجود "ثمن يتعين دفعه" جراء مثل هذه الأعمال.

وشدد أعضاء اللجنة على الدور الحاسم للشراكة المستمرة مع منظمات المجتمع المدني، وعلى أن اقتراحاتها وتوصياتها تضيف قيمة إلى عمل اللجنة.

واختتم **السفير شيخ نيانغ** الاجتماع.